

جواب السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد
والمالية وإصلاح الإدارة على تدخلات الفرق
والمجموعة النيابية خلال المناقشة العامة
لمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية
2020 بمجلس النواب

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيد وزير الدولة ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يُسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

أودُ بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر والامتنان لكافة النائبات والنواب المحترمين، في الأغلبية والمعارضة، على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، وأن أُشيد في نفس الوقت بالنقاش المتميز والبتّاء الذي ميز أشغال هذه الجلسة العامة، وميز كذلك أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، بشقيه العام والتفصيلي، بخصوص هذا المشروع.

وتعتبر هذه التعبئة، امتدادا لما أبان عنه مجلسكم الموقر من حس وطني وانخراط قوي وفاعل خلال هذه الفترة الاستثنائية التي تمر منها بلادنا نتيجة الأزمة المرتبطة بفيروس كورونا "كوفيد-19". وقد تجسد ذلك من خلال تجاوبكم السريع مع مشاريع القوانين ومراسيم القوانين التي تم عرضها على مجلسكم الموقر، ومن خلال المناقشات الغنية والمساهمات والمقترحات القيمة للسيدات والسادة النواب أعضاء هذا المجلس.

كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وكل رؤساء الفرق والمجموعة النيابية والنائبات والنواب وموظفي المجلس، على تعبئتهم وتديبرهم المعقلن للحيز الزمني الوجيز للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، واشتغالهم المتواصل الذي توج بالتصويت على الجزء الأول من هذا المشروع منتصف ليلة السبت الماضي.

السيدات والسادة،

لقد حرصت على التفاعل مع كل المداخلات وتقديم الإجابات على التساؤلات التي تخللت النقاش داخل لجنة المالية أو توصلت بها كتابة، وحرصت كذلك على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف

الأغلبية أو المعارضة التي حظيت بأكثر من ثلاثة أرباع التعديلات المقبولة.

ومن بين أهم التعديلات المقبولة:

1. منح أجل إضافي مدته سنة للاستفادة من الإعفاء من الضريبة بالنسبة للمنشآت التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمارية، أو بناء مؤسسات فندقية، أو إنجاز برامج السكن الاجتماعي في إطار اتفاقي مع الدولة.

2. تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن عشرين (20) مليون درهم، الراغبين في ذلك، وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المتعلقة بسنة 2019 والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية او نظام النتيجة الصافية المبسطة أو برسم دخولهم الفلاحية أو هما معا من الإبراء من الزيادات والغرامات والذعائر المتعلقة:

a. بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم سنة 2019، الذي تم الإدلاء بها على أبعاد تقدير بتاريخ 30 يونيو 2020؛

b. وبالأداء التلقائي للواجبات المستحقة والذي يتم على أبعاد تقدير بتاريخ 30 سبتمبر 2020.

3. تمكين الخاضعين للضريبة الذين يزاولون نشاطهم بالنسبة للسنة أو السنوات المحاسبية التي كانت موضوع الفحص، ولا زال لم يتم في شأنها تبليغ تصحيح أسس الضريبة، من تسوية وضعيتهم من خلال الإدلاء لإدارة الضرائب بإقرار تصحيحي برسم السنوات المحاسبية المختتمة خلال 2016 و2017 و2018؛

4. نسخ المقترح المتعلق بإمكانية خصم المبالغ الممنوحة على شكل مساهمات أو هبات أو وصايا لفائدة "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا والتكاليف البنوية الثابتة على مدى خمس سنوات؛

5. توسيع نطاق تطبيق تخفيض واجبات التسجيل ليشمل عقود اقتناء أراضي فضاء مخصصة لبناء محلات للسكن، مع الرفع من الأساس الكلي الخاضع لواجبات التسجيل من 1.000.000 درهم إلى 2.500.000 درهم، والمنجزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛

6. إعفاء الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية مع تحديد شروط هذا الإعفاء بنص تنظيمي.

7. تمديد سريان مفعول المساهمة الإبرائية، موضوع المادة 7 المكررة من قانون المالية للسنة المالية 2020، برسم الغرامات المالية المتعلقة بعوارض الأداء على الشيكات ليصبح من فاتح يناير 2020 الى غاية تاريخ نشر قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالجريدة الرسمية.

السيدات والسادة،

لا يمكنني إلا أن أثنى كل المقترحات التي تم التقدم بها في إطار التعديلات، والتي تعكس الرغبة والانخراط الصادق لمؤسستكم المحترمة للمساهمة الفاعلة في بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز بلادنا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا.

وتعكس كذلك انفتاح الحكومة على كل المقترحات، والذي تجسد كذلك من خلال فتح حوار موسع مع كل الفاعلين وكل القطاعات المتضررة، تجسيدا لروح التعبئة الشاملة التي ميزت كل مكونات الشعب المغربي في مواجهة هذه الأزمة.

وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر لكافة الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وكل الفاعلين الاجتماعيين على مساهمتهم في الجهود الجماعية للتفكير حول سبل مواجهة هذه الأزمة.

كما أوجه تحية تقدير وتنويه لكل الجنود الذي تواجدوا ولا يزالون في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولا سيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني،

والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم،
تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله،
للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين،
وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والمؤسسات العمومية، والقطاع
المالي، والقطاع الخاص، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة
المرتبطة بكوفيد-19 تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

كما أود الترحم وتقديم التعازي الصادقة لكل الذين فقدناهم بسبب هذا
الوباء الفتاك؛ مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل المرضى الذين لا زالوا
يتلقون العلاج.

السيدات والسادة،

لقد استطاعت بلادنا أن تجتاز المرحلة الأولى في مسار مواجهة الأزمة
التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، بفضل القيادة الحكيمة والقرارات
الشجاعة والاستباقية لجلالة الملك حفظه الله.

وما من شك بأن الانخراط والتعبئة والوعي الجماعي بدقة المرحلة والرهانات التي تحملها، سيمكننا من تقوية التماسك واللحمة الوطنية في مواجهة هذه الأزمة.

ومن هذا المنطلق، لا يمكنني إلا أن أثنى تعبتكم وتجاوبكم من أجل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، بما يقتضيه ذلك من حشد للطاقت في طريقة التعامل مع مثل هذا النوع من القوانين.

فالهدف هو أن نكرس هذا التمرين الديمقراطي، ونجعل منه ممارسة عادية نلجأ إليها، كلما اقتضى الأمر التكيف مع الظروف الطارئة، بما يلزم من السرعة في التعامل مع هذه الحالات الاستثنائية.

ولا يسعنا في ذلك إلا استلهام تجارب الدول العريقة في الديمقراطية التي تتعامل مؤسساتها التشريعية بنوع من المرونة مع هذا النوع من القوانين، بالنظر لطابعها المستعجل في مواجهة الظروف الاستثنائية والطارئة.

وأعتقد أنه عوض الحديث عن التأخر في تقديم مشروع قانون المالية المعدل، أفضل التحدث عن التريث في إعداد الفرضيات والتوقعات في سياق تطبعه الضبابية والتقلبات وأمام التطورات المتسارعة التي عرفتها

الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية في هذه الفترة؛ وهذا ما اضطر العديد من الدول إلى إعداد مجموعة من القوانين المالية في ظرف وجيز. فعلى غرار أغلبية الدول، تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة الصحية "كوفيد-19" لكن بدرجة أقل بكثير مما عرفته الاقتصادات المتقدمة، خاصة الأوروبية حيث تراجعت نسب النمو المتوقعة في هذه البلدان إلى مستويات قياسية، في حين يتوقع أن يتراجع معدل النمو في بلادنا بنسبة 5% برسم سنة 2020، وهي نسبة تعكس تداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19، بالإضافة إلى الأثر السلبي للجفاف على الموسم الفلاحي الحالي.

وهنا لا بد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن نسبة النمو المتوقعة تنبني على معطيات موضوعية للظرفية الوطنية والدولية، تنسجم مع معدل النمو العالمي الذي توقعه صندوق النقد الدولي بـ4,9%، ولا تُفْرِطُ لا في التفاؤل ولا في التشاؤم، وذلك بالنظر لحجم ونجاعة التدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا في مواجهة الأزمة بقيادة ملكية نيرة، على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي، وبالنظر كذلك لتوقع التعافي التدريجي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل الإجراءات التي سنتخذها لمواكبتها خلال الستة أشهر القادمة.

السيدات والسادة،

لما نتحدث عن التدابير التي يتضمنها هذا المشروع في علاقتها بالبعد الاستراتيجي والاستشرافي لمواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا، فلا بد أن أؤكد على مسألة هامة وهي أنه ليس هناك أي غموص في تدبير هذه الأزمة.

فمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، يندرج ضمن استراتيجية واضحة لتدبير هذه الأزمة اعتمدها الحكومة بكل مكوناتها، طبقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

وتقوم هذه الاستراتيجية، التي تستند إلى الممارسات الجيدة المعتمدة على المستوى الدولي، على تدبير هذه الأزمة عبر عدة مراحل؛ مرحلة الصمود ثم مرحلة مواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، ثم مرحلة الإقلاع والتكيف مع عالم ما بعد أزمة كورونا.

فقد امتدت المرحلة الأولى من شهر مارس إلى غاية شهر يونيو، وتمحورت حول حماية صحة المواطنين وقدرتهم الشرائية إلى جانب دعم صمود المقاولات الوطنية وخاصة منها الصغرى والمتوسطة. وهي المرحلة التي تمكنا خلالها بفضل القرار الحكيم لجلالة الملك حفظه الله بإحداث صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا، من تعبئة حوالي 33 مليار درهم،

خصص منها 2 مليار درهم لقطاع الصحة، و18 مليار درهم لدعم الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، في حين تم تخصيص 5 ملايين درهم لصندوق الضمان المركزي، بهدف تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد المقاولات للديون المضمونة من طرف الدولة.

ويتزامن عرض هذا المشروع على جلستكم هذه، مع خبر سار للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بإعطاء الانطلاقة للدفعة الثالثة من الدعم الاستثنائي لهذه الفئة. والتي ستستفيد منها حوالي 5,5 مليون أسرة بغلاف مالي يناهز 5,5 مليار درهم.

وهنا لا بد أن أوضح مسألة هامة، وهي أن التصريح المطلوب بالنسبة للمواطنين المستهدفين، يتعلق بإرسال رقم البطاقة الوطنية عبر رسالة نصية قصيرة. ويعتبر هذا الإرسال بمثابة تصريح بالشرف على أن الأمر يتعلق بالشخص الوحيد بالعائلة الذي يستفيد من هذا الدعم من جهة، ومن جهة أخرى أنه فقد مداخيله خلال شهر يونيو 2020 من جراء الحجر الصحي. وهذا التصريح ليس جديدا، بل كان معمولا به خلال كل العمليات السابقة.

ولا بد أن أؤكد هنا على مسألة هامة، وهي أننا حرصنا في إطار لجنة اليقظة على دراسة مختلف الشكايات ومعالجتها بما ينبغي من السرعة

والفعالية، وذلك فور التوصل بها. وقد همت المساعدات المالية التي تم تقديمها، بتعليقات ملكية سامية، للعاملين في القطاع المهيكل وغير المهيكل حوالي 70% من الأسر المغربية، ما ساهم في الحفاظ على مناصب الشغل، وتقوية القدرة الشرائية لفئة عريضة من المواطنين المغاربة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن تكريس سياسة الإحسان العمومي، لأن الأمر يتعلق بمساعدات استثنائية في ظرفية استثنائية شملت العالم بأسره، وكل دول العالم خصصت مساعدات لمواطنيها الذين فقدوا عملهم خلال هذه الفترة.

كما أنه عكس ما تم التطرق له، لم يقتصر الدعم المقدم للمقاولات على الشركات الكبرى، بل إن 89% من المقاولات المستفيدة من برنامج ضمان أكسيجين هي في الأصل شركات صغيرة جدًا لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم، مقابل 11% من المقاولات الصغرى والمتوسطة، منها 10% لفائدة المقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها ما بين 10 و200 مليون درهم، و1% فقط لفائدة المقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها ما بين 200 و500 مليون درهم.

وبخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم المؤسسات المتضررة من هذه الأزمة من خلال إقرار ضمان خاص

لتمكين المؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة من آثار كوفيد-19 من الاستفادة من موارد مالية جديدة بغرض تعزيز تمويلاتها الدائمة، وكذا دعم أنشطتها وضمان نموها بوتيرة مستدامة، وتقليص ديونها اتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما تم تخصيص مواكبة خاصة لكل من:

● المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الذي استفاد، في هذه المرحلة، من تحويل مستعجل لمبلغ 1 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة؛

● شركة الخطوط الجوية الملكية التي سيتم دعمها بحوالي 6 ملايين درهم.

السيدات والسادة،

تهدف المرحلة الثانية في إطار استراتيجية مواجهة الأزمة إلى مواكبة المقاولات خلال الستة أشهر المقبلة لاستئناف نشاطها موازاة مع التخفيف التدريجي للحجر الصحي وذلك بهدف الحفاظ على مناصب الشغل، وهو ما نهدف إليه من خلال التدابير المتضمنة في مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

وسيتم في هذا الإطار تخصيص الموارد المتبقية في صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا، لمواصلة المواجهة الاجتماعية للقطاعات التي ستستمر في مواجهة صعوبات نتيجة هذه الجائحة ، تطبيقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله. ويتم تفعيل هذه المواجهة في إطار تعاقدى مع مختلف الفرقاء مبني على الحفاظ على مناصب الشغل، والاندماج في القطاع المهيكّل.

وسيتم في نفس الوقت تخصيص مبلغ 15 مليار درهم التي تمت تعبئتها عبر الرفع من نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، لدعم المقاولة والتشغيل من خلال إطلاق مشاريع تستند إلى آليات مبتكرة للتمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيرتكز اختيار المشاريع أساسا على أثرها على التشغيل.

وكخلاصة فمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 هو مشروع لمواجهة مرحلة استئناف النشاط الاقتصادي بهدف الحفاظ على مناصب الشغل، على أن تكون المرحلة القادمة هي مرحلة الانتعاش الهيكلي والاستدامة، ومعالجة الإشكاليات الهيكلية التي تعيق الصعود الاقتصادي لبلادنا.

السيدات والسادة،

على عكس ما يقال، فإن البعد الاجتماعي حاضر بقوة في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

فهذا المشروع الذي تناقشونه اليوم هو مشروع قانون مالية معدل لقانون المالية للسنة المالية 2020. وبالتالي فهو يشكل استمرارية للأولويات الاجتماعية التي حددها قانون المالية السنوي، بل يشكل تعزيزا وتقوية لهذه الأولويات من خلال توطيد التدابير المتخذة لدعم قطاع الصحة، وتقوية القدرة الشرائية للأسر المغربية، ودعم المقاولات من أجل الحفاظ على مناصب الشغل.

وبالتالي، فعكس ما يتم تداوله، فالمقاربة المعتمدة من طرف الحكومة بعيدة كل البعد عن التقشف أو تدبير التوازنات التي تبقى ضرورية على أية حال. وهذا ما تعكسه الأرقام على مستوى المشروع المعروض على أنظاركم. فبالرغم من التراجع المتوقع للموارد بحوالي 40 مليار درهم، فقد رفعنا من استثمارات الميزانية العامة للدولة بـ 7,5 مليار درهم من خلال إعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات.

فمن الطبيعي أن نقوم بإعادة برمجة نفقات التسيير، في ظل توقف مختلف الأنشطة المرتبطة بتنظيم الحفلات، والندوات والتظاهرات والسفريات إلى الخارج،... طيلة ثلاثة أشهر من الحجر الصحي.

ومن الطبيعي كذلك أن تقوم بإعادة برمجة اعتمادات الاستثمار، نتيجة توقف أغلبية المشاريع، خلال نفس الفترة.

فلم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، بل ستم مواصلة الاستثمار في هذه القطاعات بنفس الوتيرة. وما تم القيام به بصفة عامة على مستوى نفقات الاستثمار هو اعتماد برمجة جديدة لميزانية الاستثمار للقطاعات الوزارية والمؤسسات تراعي الآثار المترتبة عن الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، عبر مراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتباطؤ وتيرة تنفيذها، وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق البعض الآخر نتيجة لعدم توفر الشروط الضرورية لذلك كإنجاز الدراسات وتصفية العقار. كما أنه، وهذا أمر أساسي، فقد تمت هذه البرمجة الجديدة لاعتمادات الاستثمار، بتنسيق تام مع مختلف القطاعات الوزارية وتوجت بتوقيع قرارات مشتركة مع هذه القطاعات. فعن أي تقليص للاعتمادات نتحدث؟ وعن أية نظرة محاسبائية نتحدث؟

كما تم إعطاء الأولوية لتوطيد المشاريع الجاري تنفيذها خاصة تلك التي تشكل موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله والمشاريع المستفيدة من تمويلات خارجية.

فمثلا بخصوص قطاع التربية الوطنية، نتج عن إعادة برمجة نفقات الاستثمار بتنسيق مع القطاع المعني، تقليص لهذه النفقات بـ 877 مليون

درهم، بعضها كان مخصصا للمشاريع التي سجلت تأخرا فيما يخص الدراسات التقنية، وتصفية العقار، وبعضها الآخر كان مبرمجا كمساهمة في حسابات خصوصية تتوفر على الفائض الكافي لإنجاز المشاريع المبرمجة. وبالتالي فالاستثمارات المبرمجة في قطاع التربية الوطنية في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، ستمكن من مواصلة الجهود المبذولة لتوسيع وتحسين العرض المدرسي، لا سيما في إطار تعميم برنامج تعميم التعليم الأولي وبناء مؤسسات تعليمية جديدة وخاصة المدارس الجماعية، وكذلك تأهيل المؤسسات التعليمية. مما سيساهم، على غرار السنتين الماضيتين، في تعزيز العرض المدرسي بأكثر من مائة مؤسسة تعليمية جديدة خلال الدخول المدرسي لسنة 2020-2021. وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد تم باقتراح من القطاع المعني تقليص 300 مليون درهم بميزانية الاستثمار نظرا للتأخر المسجل على مستوى انطلاق الأشغال ببعض المشاريع الجديدة المبرمجة على مستوى قانون المالية للسنة المالية 2020، علما أنه تم الإبقاء على برمجة الاعتمادات المتعلقة بالدراسات التقنية والجيوتقنية لهذه المشاريع برسم ميزانيات الجامعات لسنة 2020.

وبالتالي ستمكن اعتمادات الاستثمار المبرمجة من الوفاء بالتزامات القطاع، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام

أنظار جلالة الملك حفظه الله، والمتمثلة في 6 مشاريع لمؤسسات جامعية على مستوى مدن الحسيمة والقصر الكبير وتطوان والقنيطرة، فضلاً عن استكمال أشغال ثلاث كليات الطب والصيدلة بمدن طنجة وأكادير والعيون والتي تندرج ضمن المشاريع المندمجة لتعزيز العرض الصحي على مستوى هذه الجهات.

وبالحديث عن الصحة، فقد حظي القطاع بما يلزم من دعم لمواجهة التداعيات الصحية للأزمة، ما يدفعنا لطرح السؤال الآتي: ألا يعد تقديم 2 مليار درهم والاحتفاظ بكل الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة في إطار قانون المالية للسنة المالية 2020، دعماً كبيراً للقطاع؟

ومن جهة أخرى، وعلى عكس ما تم التطرق له، فمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، يولي أهمية كبيرة لمواجهة آثار الجفاف، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وبالأخص في العالم القروي، وذلك من خلال تخصيص الاعتمادات الضرورية لـ

1. إنجاز تدابير استعجالية ذات أولوية لتأمين تزويد الساكنة المتواجدة على مستوى الأحواض المائية، التي تعاني من الإجهاد المائي، بالماء الصالح للشرب. و في هذا الإطار، تمت برمجة 800 مليون درهم بميزانية الاستثمار لفائدة قطاع الماء، تُضاف إلى مبلغ 250 مليون

درهم الذي تم تخصيصه لتمويل مشروع تأمين تزويد ساكنة منطقة أكادير الكبرى بالماء الصالح للشرب.

2. إطلاق برنامج ثالث لمواجهة آثار الجفاف، بمبلغ يناهز 300 مليون درهم، ويشمل على الخصوص، الحماية والحفاظ على الماشية من خلال توزيع الشعير المدعم. ويأتي هذا البرنامج لتعزيز الإجراءات المتخذة في إطار البرنامجين اللذين سبق إطلاقهما في سنة 2020.

كما سيتم تنفيذ كل المشاريع المبرمجة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بالنظر لوجود الأرصدة المالية الكافية لذلك، والتي بلغت إلى حدود 31 ديسمبر 2019 ما مجموعه 5,7 مليار درهم. مما لا يدع مجالاً للشك في توفر الاعتمادات الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش المرتبطة بتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية.

ومن جهة أخرى لم يكن هناك أي تقليص لميزانيات الجماعات الترابية. فكما تأثرت الميزانية العامة للدولة بتراجع موارد الضريبة على القيمة المضافة، فمن الطبيعي أن تتأثر كذلك ميزانية هذه الجماعات التي تحظى بحصة 30% من هذه الضريبة.

ونحن بصدد إيجاد الحلول لتمكين هذه الجماعات من الإمكانيات اللازمة لممارستها لمهامها. لكن ينبغي عليها في نفس الوقت ان تبدل الجهود الضرورية لاستخلاص الموارد الذاتية خاصة لدى الفئات الميسورة.

السيدات والسادة،

على عكس ما تم التطرق له، فإن التدبير الذي يهم عدم فتح مناصب مالية جديدة يهم فقط سنة 2021، ويستثني قطاعات الصحة والتعليم والقطاعات الأمنية (الداخلية، ومختلف مصالح الأمن التابعة لها وإدارة الدفاع الوطني)، التي تمثل لوحدها أزيد من 90% (في المتوسط بين سنتي 2016 و2019) من مجموع المناصب المحدثة من طرف مجموع القطاعات الوزارية. وهو ما يعني أن الحد من التوظيف هنا يهم فقط 10% من المناصب المالية التي سيتم فتحها.

إلى جانب ذلك، وطبقا للمادة 32 من قانون المالية لسنة 2012، فإن كل القطاعات الوزارية، سيكون بإمكانها توظيف 44.000 منصب مالي المحدث برسم قانون المالية لسنة 2020، وذلك إلى غاية 30 يونيو 2021. تنضاف إليها المناصب المالية التي سيتم إحداثها لصالح المؤسسات العمومية مثل المراكز الاستشفائية الجامعية. وبناء عليه، فإنه سيتم إحداث ضعف المناصب المالية المفتوحة سنويا من طرف الدولة خلال سنة 2021، وهو ما سيمكن من فتح آفاق أكبر لتشغيل الشباب.

وبالتالي فإن سنة 2021 ستعرف أكبر عدد من مناصب الشغل على عكس ما تم تداوله من طرف البعض.

السيدات والسادة،

أخيراً، وبخصوص ما تم التطرق له بخصوص أثر جائحة كورونا على مديونية الخزينة، أود التأكيد بأنه بالنظر للسياق الصعب، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً في معدل النمو بنسبة -5% وتفاقماً في عجز الميزانية سيصل عجز لما يناهز 7.5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المقدر أولياً في 3.5%، مما سيؤدي إلى تضاعف حجم حاجيات الخزينة الذي قدر بـ 82.4 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020، والتي حدّده في 42.3 مليار درهم.

ونتيجة لتزامن هذين العاملين، أي انكماش معدل النمو وتفاقم عجز الميزانية، من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بتم سنة 2020 بعد أن كان قد سجل هذا المؤشر انخفاضاً سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في 64.9%.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا الارتفاع الكبير والذي يعتبر نتيجة حتمية للظرفية الصحية والاقتصادية الغير المسبوقة، شأننا في ذلك شأن معظم الدول في العالم، فإنه لن يؤثر على قدرة بلادنا على تعبئة الموارد الضرورية، أكانت في السوق الداخلي أو السوق المالي الخارجي أو لدى المقرضين الثنائيين أو المتعددي الأطراف، لتمويل حاجيات الدولة

والاقتصاد الوطني ككل حيث مازالت بلادنا تتمتع بثقة شركائنا الاقتصاديين والماليين.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لإعادة مسار مؤشر المديونية إلى منحى تنازلي من أجل الحفاظ على استمرارية الدين والرجوع، على المدى المتوسط، إلى مستوى ما قبل أزمة Covid-19 وذلك من خلال التحكم في عجز الميزانية وتسريع وتيرة النمو عبر دعم ومواكبة الاقتصاد الوطني لاسيما القطاعات الأكثر تأثراً بفعل انتشار فيروس كورونا. كما أن من شأن التعافي المرتقب للاقتصاد العالمي أن يساهم في تسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 من خلال إشراك كافة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، كما حظي هذا المشروع بإجماع كافة الوزراء بالمجلس الحكومي، الذين يمثلون كل أحزاب الأغلبية.

كما أنني حرصت، كوزير للاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ومنذ بداية الأزمة، على التواصل بشكل مستمر مع مؤسساتكم المحترمة، من خلال عرض كل التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها، بتعليمات ملكية سامية، في مواجهة آثار هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ومما لاشك فيه أن هذا النهج التشاركي مع مؤسستكم المحترمة سيشكل مرتكزا لإعداد المراحل القادمة، من منطلق إيماننا بأننا نتقاسم مسؤولية تدبير هذه المرحلة، بما تحمله من صعوبات ينبغي تجاوزها، وتثيخه من فرص يجب استغلالها، وتقديمه من دروس يلزم تثمينها.

لقد اجتزنا، والحمد لله، المرحلة الأولى في مواجهة الأزمة بفضل القيادة الحكيمة والقرارات الاستباقية لجلالة الملك حفظه الله.

ونحن اليوم أمام مرحلة أصعب، تتطلب منا التعبئة، وتظافر الجهود، وتغليب المصلحة العليا للوطن من أجل التأسيس لميثاق يجمع كل الفاعلين حكومة وثقابات وقطاع خاص وقطاع بنكي، من أجل ربح رهان العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي، والحفاظ على مناصب الشغل.

فتجاوز هذه المرحلة الثانية بنجاح عبر تفعيل التدابير المتخذة في إطار مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، بانخراط كل الفاعلين، هو ما يمكننا من اشتتشاف الآفاق الواعدة التي نصبو إليها معا في مرحلة ما بعد الأزمة، تحت القيادة المتبصرة لعاهلنا المفدى حفظه الله.

"قُلْ رَبِّ اَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَّاُخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاَجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا" صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.